الدولة المعاصرة

تأخذ الدولة المعاصرة شكلا نمطيا في كل أرجاء العالم بغض النظر عن الأيدلوجيات المختلفة، وأصبحت كل الدول - صغرت أم كبرت - تتماثل مع غيرها من حيث البنية والشكل، ولقد تأسس هذا القالب النمطي بعد مجموعة تطورات تاريخية.

1.2 التطور التاريخي

خلال القرون الأربعة الأخيرة تطور العالم المسيحي في الغرب و لم يعد يضع حسابا كبيرا للسلطة الدينية المركزية في روما، وأدت حروب التنافس والأطماع في أوروبا إلى صلح وستفاليا 1648م، والذي أرسى مفهوما سياسيا جديدا يقوم على مبدأ سيادة الدول، وهو مبدأ قاد إلى نشوء ممالك ذات نزعة قومية انتهت ببروز فكرة الدولة/القوم وبداية التنافس الاستعماري بينها، وصاحب كل ذلك تحرير العقل الغربي من أغلال السلطة الكنسية وبزوغ عصر التنوير والنهضة الفكرية والعلمية، واستبدل الغرب في حربه مع الشرق الإسلامي فكرة دار الحرب بمشروع الاستعمار، وهو مشروع بدأ باحتلال الأراضي ونهب الثروات وإقامة مستوطنات خارج أوروبا وانتهى بإعادة شاملة لصياغة الشعوب ولتكوين الأفراد ولرسم الخريطة السياسية بما يضمن الهيمنة الغربية على العالم، وقد جاء هذا المشروع في وقت انتهى به حال المسلمين إلى ارتهان مطلق لآليات بالية لصناعة المعرفة، والركون الاستسلامي إلى التراث المتراكم، والانزياح التدريجي عن روح القرآن ومبادئه الحيوية المتوقدة، لقد خاض الغرب معركته الأخيرة مع دار الإسلام مسلحا بتفوقه العسكري ودهائه السياسي وتقدمه الحضاري ونظامه المعرفي المبهر، واتضح عجز الخلافة عن حماية

بيضة المسلمين عام 1830م عندما احتلت فرنسا الجزائر، وتلاها احتلال بريطانيا لعدن ومصر عامي 1839 م و1882م، وحسمت نتيجة الصراع بين دار الإسلام والمشروع الاستعماري (دار الحرب سابقا) لصالح الغرب، ولم يتبق على إعلان الهزيمة سوى تسوية الخلافات والنزاعات الغربية والتي بدأت محاولاتها عقب نهاية الحروب النابليونية، حيث حاولت القوى الأوروبية العظمى إقامة نوع من التوازن بينها في محاولة لتجنب الحرب، كما شهدت هذه الفترة بوادر نشوء القانون الدولي وذلك بتوقيع اتفاقية جنيف التي نصّت على بضعة قواعد تتعلق بالإغاثة الإنسانية أثناء الحروب، وباتفاقيات لاهاي من عاميّ 1899 و1907 التي وضعت بضعة قواعد وقوانين تحكم سير الحروب، وتحدثت عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، ولعل أبرز المحاولات لوضع تصور موحد للدول الإستعمارية من أجل اقتسام الغنائم بالعالم هو المؤتمر الذي عقد في لندن عام 1905 واستمرت جلساته حتى 1907، وذلك بدعوة سرية من حزب المحافظين البريطانيين، وهدف هذا المؤتمر إلى إيجاد آلية تحافظ على تفوق ومكاسب الدول الاستعمارية إلى أطول أمد ممكن، وقد تقدمت حكومة حزب الأحرار البريطاني في ذلك الوقت بمشروع مقترح حول تلك الآلية، وضم المؤتمر الدول الاستعمارية في ذاك الوقت وهي: بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، اسبانيا، إيطاليا، وخرج المؤتمر في نهايته بوثيقة سرية سميت "وثيقة كامبل"[1] نسبة إلى

1 بقيت الوثيقة حبيسة الأرشيف البريطاني، ولم يفرج عنها سوى مدة أسبوعين فقط ثم أعيد سحبها من جديد؛ خوفا من آثارها المحتملة على العلاقات البريطانية مع العالم، لكن كثيراً من المراكز البحثية والمواقع اقتنصتها وعمّمتها، وقد تحدث بعض الباحثين عن الإفراج حول التقرير، فمحمد حسنين هيكل أورد في كتابه "المفاوضات السرية وإسرائيل" التوصية النهائية للتقرير تحت عنوان: "وصية بنرمان"، "والباحث المحامي انطون سليم كنعان أشار إلى التقرير في محاضرة له بعنوان "فلسطين والقانون" ألقاها سنة 1949 في كل من جامعتي فلورينو وباريس، وقد استند في معلوماته إلى مصادر إيطالية، وقد نشر اتحاد المحامين العرب المحاضرة ضمن منشوراته التي غطت أنشطة مؤتمره الثالث الذي انعقد في دمشق 21-25 أيلول 1957 ص 457-489، كما أشار إلى التقرير الدكتور مسعود ضاهر (أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية) وردود الفعل العربية عليه وذلك ضمن بحثه المنشور في مجلة "البحث التاريخي" السورية العدد 7 لعام 2003، وقد أشار الدكتور جاسم سلطان في كتابه "إدارة فلسفة التاريخ" إلى الإفراج عن التقرير لمدة أسبوعين فقط ثم أعيد خوفاً من آثاره الممتدة، إلا أن أهم المراكز البحثية التي نشرت التقرير هي وزارة الإرشاد القومي في مصر إذ تضمن ملف وثائق فلسطين من عام 637م – إلى عام 1949 التقرير تحت عنوان: توصية مؤتمر لندن المسمى مؤتمر كامبل سنة 1907.

رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هنري كامبل بانرمان، وتوصل المؤتمرون إلى نتيجة مفادها: "أن البحر المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار، لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب والممر الطبيعي إلى القارتين الآسيوية والأفريقية وملتقى طرق العالم، وأيضا هو مهد الأديان والحضارات". والمشكلة في هذا الشريان كما هو مذكور بالوثيقة" أنه يعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص شعب واحد تتوفر له وحدة التاريخ والدين واللسان"، وتقصد الوثيقة بذلك الشعب العربي، وأبرز ما جاء في توصيات هذا المؤتمر هو إبقاء شعوب هذه المنطقة مفككة جاهلة ومتأخرة.

كما أدت الجهود التنسيقية لوقف الإقتتال – بين الدول الإستعمارية حول اقتسام الغنائم – إلى قيام منظمة السلام الدولية عام 1914والتي كانت بمثابة اتحاد برلماني دولي، حيث كان ثلث أعضائها يمثلون الدول البرلمانية الأربع والعشرين القائمة في ذلك الزمن، وكانت أهداف هذه المنظمة تتلخص في تشجيع الحكومات على حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، بما فيها التحكيم، غير أن ذلك لم يمنع نشوب حرب – بين الدول الأوروبية – هي الأولى من نوعها، ففي الحرب العالمية الأولى تم لأول مرة تكريس المصانع ومنتجاتها لصالح الجيوش، وتسببت في مصرع أكثر من ثمانية ملايين ونصف مليون جندي، وحوالي 21 مليون جريح، ومقتل ما يقرب من 10 ملايين مدني، بعد أن وضعت الحرب أوزارها في شهر نوفمبر من سنة 1918، تبيّن مدى جسامة الأضرار التي لحقت بأوروبا سواءً على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، فبرز تيّار مناوئ للحروب بعامّة حول العالم، ويرى أن هناك عدّة أسباب يجب معالجتها كي لا تُجرّ الدول إلى قتال بعضها البعض مجددًا، ومن هذه الأسباب: سباق التسلّح، التحالفات الدبلوماسية السريّة، وحريّة الدول ذات السيادة بالدخول في أي حرب طالما أنها ترى في ذلك تحقيقًا لمصالحها، رأى أتباع هذا التيّار أن معالجة هذه الأسباب تكمن في إنشاء منظمة دولية تهدف إلى منع قيام حروب مستقبلية عبر نزع السلاح، والدبلوماسية المفتوحة، والتعاون الدولي، تقييد حق الدول في إعلان الحرب، وتوقيع عقوبات صارمة على الدولة التي تقدم على إعلان الحرب، الأمر الذي يجعل من الأخيرة منفرة بالنسبة للأمم المختلفة، ومن هنا جاءت فكرة عصبة الأمم التي تم

الإتفاق عليها في مؤتمر باريس للسلام، والذي رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التصديق على ميثاقها أو الانضمام لها، حيث رأت أن النظام التأسيسي للعصبة محاولة من الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى للاستئثار بغنائم الحرب العالمية الأولى، وهو ما تحقق فيما بعد حيث أنتهى مؤتمر السلام بباريس إلى معاهدة فرساي[1] واتفاقية سايكس بيكو، تلك التي أودت بتقسيم دار الإسلام إلى كيانات سياسية، إما ذات صبغة قومية أو صبغة جغرافية كما جاء في معاهدة فرساي واتفاقية سايكس بيكو[2]، كما تم تفتيت أمة الإسلام إلى قوميات وإثنيات وشعوب داخل هذه الكيانات الجديدة، بالنهج الذي مهد له مؤتمر كامبل بلندن بين الدول الغربية الإستعمارية.

ولقد ثبت فيما بعد أن نهج الإستئثار إدى إلى أزمة إقتصادية عالمية عرفت بـ "أزمة الثلاثينات"، وكان أبرز ملامحها التفاوت الاقتصادي الكبير بين الأنظمة الديمقراطيّة (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، والتي كانت تحتكر بمفردها 80% من الرصيد العالمي للذهب وتملك إمبراطوريّات استعماريّة ومناطق نفوذ شاسعة، وبين الأنظمة الدكتاتورية (إيطاليا، ألمانيا، اليابان) التي اعتبرت نفسها دولاً فقيرة وطالبت بإعادة تقسيم المستعمرات لضمان ما أسمته بالمجال الحيوي؛ وهو الأمر الذي أدى إلى تضارب المصالح وتزايد حدّة التوتّر في العلاقات الغربية وشكّل تهديدًا مباشرًا للسلام الأوروبي، ولقد أدى التنافس – على القوة والتسلح والهيمنة والإستعمار – إلى فشل العصبة بسبب إنحيازها للكبار، حيث علق الدكتاتور الإيطالي بينيتو موسوليني قائلا "أن العصبة لا تتصرف إلا عندما تسمع العصافير تصرخ من الألم، أما عندما ترى العقبان تسقط صريعةً، فلا تحرّك ساكنًا"،

---

1 هي المعاهدة التي أسدلت الستار بصورة رسمية على وقائع الحرب العالمية الأولى. وتم التوقيع على المعاهدة بعد مفاوضات استمرت 6 أشهر بعد مؤتمر باريس للسلام عام 1919. وقّع الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى من جانب اتفاقيات منفصلة مع القوى المركزية الخاسرة في الحرب (الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية والدولة العثمانية وبلغاريا). تم توقيع الاتفاقيات في 28 يونيو 1919.

2 اتفاقية سايكس بيكو سازانوف عام 1916، كانت تفاهمًا سريًا بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية على اقتسام الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد تهاوي الامبراطورية العثمانية، المسيطرة على هذه المنطقة، في الحرب العالمية الأولى.

وقاد هذا الفشل أوروبا من جديد إلى حرب عالمية ثانية تعد من أكبر الحروب الشمولية وأكثرها كُلفة في تاريخ البشرية، وذلك لاتساع بقعة الحرب وتعدّد مسارح المعارك والجبهات، شارك فيها أكثر من 100 مليون جندي، فكانت أطراف النزاع دولاً عديدة والخسائر في الأرواح بالغة، وقد أزهقت الحرب العالمية الثانية زهاء 61 مليون نفس بشريةٍ بين عسكري ومدني، أي ما يعادل 2% من تعداد سكان العالم في تلك الفترة، فضلا عن ملايين اللاجئين المشردين الذين دمرت الحرب مدنهم بالكامل، وانهار الاقتصاد الأوروبي ودمر 70% من البنية التحتية الصناعية لدوله المتحاربة، ولكن على عكس ما حدث في الحرب العالمية الأولى، فإن المنتصرين في المعسكر الغربي لم يطالبوا بتعويضات من الأمم المهزومة، بل تصدت الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة ترتيب الوضع الدولي بصفتها دولة غير استعمارية، فقد أعلن وزير خارجيتها جورج مارشال "برنامج التعافي الأوروبي" والمشهور بمشروع مارشال، وطلب من الكونجرس الأمريكي أن يوظف مليار دولار لإعادة إعمار أوروبا، وذلك كجزء من الجهود لإعادة بناء الرأسمالية العالمية ولإطلاق عملية البناء لفترة ما بعد الحرب، وطبّق نظام بريتون وودز الاقتصادي[1] بعد الحرب، إذ يقوم هذا النظام النقدي الجديد على أساس «قاعدة الصرف بالدولار الذهبي» وعلى أساس «مقياس التبادل الذهبي»، وبذلك تحوّل الدولار الأمريكي من عملة محلية أمريكية إلى عملة احتياط دولية ربطت عملات دول العالم بها، مما أدى إلى سيطرة الدول المنتصرة فعليا على الشعوب الأخرى المنهزمة منها والضعيفة، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حذرة من هذا الإنتصار في ظل بداية حرب جديدة وباردة بين الشيوعية والرأسمالية، فكان هدفها من الإصلاحات بأوروبا هو كسب دعم الدول الأوربية للقطب الغربي ومساهمتها في منع انتشار الشيوعية بأوروبا، وجاء حماسها لإنهاء النهج

1 حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة، ووضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية. وتمنى الممثلون إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات، وقد رفع مؤتمر بريتون خططه إلى منظمتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ووافقت البلدان المشاركة في المؤتمر على المشاركة في المحافظة على قيمة عملتها في نطاق هامش ضيق مقابل الدولار وسعر مماثل من الذهب عند الحاجة.

الإستعماري بسبب خوفها من احتواء الشيوعية حركات التحرر الشعبية من الإستعمار، خاصة بعد اكتشاف الغرب أن الشعوب المنبثقة من الأمة الإسلامية عصية وتتمتع بعدم قابليتها للاستعمار، إذ أخذ كل شعب جديد ضمن الكيانات الجديدة يسعى للاستقلال والتخلص من الاستعمار.

وما كانت الدول الإستعمارية لتقبل سريعا بهذا النهج لولا فلسفة الدبلوماسية التي جاءت بها فكرة عصبة الأمم لتحل محل الجيوش في مناطق النفوذ والمصالح، فقد اختار الغربيون حروب الدبلوماسية والجاسوسية بدلا من الحروب العسكرية للحفاظ على المكتسبات الإستعمارية السابقة، وتعتبر هذه الفلسفة نقلة نوعيّة في الفكر السياسي الإستعماري الذي كان سائدًا في أوروبا طيلة السنوات المائة السابقة، والتي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إنشاء هيئة الأمم المتحدة بمؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945م.

لقد حافظت هيئة الأمم المتحدة على جوهر فكرة عصبة الأمم الهادفة إلى هيمنة الغرب على العالم، مستخدمة القانون تارة، والدبلوماسية تارة، والأمر الواقع تارة أخرى، وتم ذلك من خلال إيجاد نظام دولي موحد يضم كل دول العالم ويحافظ على مصالح الدول الخمس الكبرى، خاصة بعد أن دخل عامل امتلاك وتطوير السلاح النووي حلبة المنافسة بين الكبار ليشكل حالة أطلق عليها "توازن الرعب"، ورغم أن أولى كلمات وثيقة الأمم المتحدة تنص على حفظ السلم والأمن الدوليين إلا أن المقصود بذلك هو السلم والأمن بين الكبار، حيث حفل نصف القرن الماضي بسلسلة من الحروب الدامية بين مختلف دول العالم باستثناء الدول الكبرى، وجاء النظام الدولي بديلا معدّلاً للنظام الاستعماري ومحافظا على مصالح ونفوذ الدول الكبرى بشكل لا يستفز الشعوب الممانعة لظاهرة الاستعمار، كالتالي:

أولا: اعتبار الدولة/القوم الوحدة الأساسية التي تشكل البنية الهيكلية للنظام الدولي، أما المنظمة المتشكلة من تلك الدول والحاضنة لها فهي هيئة الأمم المتحدة.

ثانيا: توحيد نمطية الدولة/القوم لكي تصبح الوحدة الأساسية متماثلة، ولا يتم الاعتراف دوليا بأي كيان سياسي وقبول عضويته في النظام الدولي ما لم يلتزم بالمعايير النمطية.

ثالثا: تقع مسؤولية السلم والأمن الدوليين على مجلس الأمن طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو أهم أجهزة الأمم المتحدة وله سلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء لذلك تعتبر قراراته ملزمة للدول الأعضاء (المادة الرابعة من الميثاق)، ويتكون المجلس من 15 عضوا.

رابعا: منحت الدول المنتصرة بالحرب العالمية الثانية، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وانجلترا وفرنسا العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وأضيف لهم الصين[1]، كما منحت هذه الدول الخمس حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار لا توافق عليه أي واحدة منهم، وأصبحت هذه الدول الخمس دولا عظمى تتحكم في مصير الصراعات والحروب والأزمات السياسية والاقتصادية.

2.2 القالب النمطي للدولة المعاصرة

النموذج النمطي للدولة الحديثة يتشكل من رقعة جغرافية تسمى وطنا، ويسمى الناس الذين يقطنون هذه الرقعة شعبا، وأفراد هذا الشعب مواطنون لهم وثائق تثبت شخصية الفرد منهم، ولا يستطيعون التنقل خارج وطنهم إلا بجواز سفر وموافقة الدول المزمع المرور فيها، أما الأجنبي فهو من لا ينتمي للوطن ويقيم وفق القوانين المعمول بها في البلاد، وعلى أرض الوطن يتم تحديد سلطات وعلاقات تسوس الشعب في إطار مؤسسي يسمى الدولة، والدولة تتكفل بحماية الوطن والشعب والحفاظ على سيادته، وتنتج الدولة مؤسسات للقيام بالأدوار المناط فيها مثل الحكومة والجيش والشرطة والقضاء والسلك الدبلوماسي، وتتكفل الحكومة بتوفير الخدمات الأمنية والمعيشية والاقتصادية والتوجيهية، وتوفر للمواطنين التعليم والتدريب والوظائف والخدمات الصحية، وتنشئ القرى والمدن وتربطها بنظم اتصالات سلكية ولاسلكية وبشبكة مواصلات برية وبحرية وجوية، ولهذا تنشئ وزارات لتقديم هذه الخدمات، وللدولة رئيس يمثلها في المجتمع الدولي وعاصمة وسفارات خارجية وعلم ونشيد وطني وعملة وبنك مركزي ويوم وطني

1 باصرار من الرئيس الأمريكي فرانلكين روزفلت تقديرا لدورها بالحرب العالمية الثانية، وتردد من ونستون تشرشل.

وتاريخ وطني ومنتخبات رياضية وطنية، وساعدت هذه النمطية على تسكين أي دولة في شبكة النظام الدولي بشكل يحافظ على نفوذ الدول الكبرى وعلى صدارتها السياسية.

هذه النمطية حمّلت الدولة مسؤولية الحفاظ على الثروة القومية وتطويرها وتنميتها، ورعاية الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وخدمات من أجل أن يصل عائد هذه الأنشطة إلى أعلى المستويات لتسويقها داخليا وخارجيا، مما ألزمها بتطوير المرافق والخدمات والبنى التحتية والفوقية، وتنظيم تحصيل الضرائب والرسوم وزيادة مصادر الخزينة العامة، وأضاف إلى مسؤولياتها فتح الأسواق الخارجية للمنتج المحلي وضبط الميزان التجاري والحفاظ على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى وضبط معدلات التضخم، وأصبح لزاما عليها لمواكبة مقتضيات الدولة الحديثة أن تنضوي في ركب منظومة اقتصاد عالمية (رأسمالية أو شيوعية أو اشتراكية) وتخضع لميكانيكيتها، حتى يمكنها إدخال التكنولوجيا والنظم الحديثة في أنشطتها الاقتصادية والتجارية ولتطوير أنماط المعيشة، واستخدام الطرق التجارية الدولية التي تتحكم فيها الدول العظمى برا وبحرا وجوا.

ولضمان استمرار القيادة الغربية للعالم، تم فرض نظام معرفي من نتاج الحضارة الغربية المعاصرة بشكل معياري، بحيث يجبر أي معرفة سابقة على إعادة صياغة نفسها لتنسجم وتتوافق مع معايير النظام المعرفي المفروض، وما لم يتم ذلك يتم استبعادها أو إعادة تصنيفها ضمن التراث الشعبي (الفلكلور) أو ضمن التراث الديني أو ضمن الأساطير، و لم يشمل هذا النظام تفسير الوجود والكون والإنسان والحياة فحسب، بل تخطاه لإعادة كتابة تاريخ البشرية وشعوبها المختلفة وتصنيفها وتسجيل صفاتها وسجاياها وفق المنظور الغربي صانع هذا النظام، ويسعى هذا النظام حتى اليوم لفرض معاييره في الأذواق، في الفن والثقافة والموسيقى والغناء والطهي واللبس والشعر واللغة، وبهذا تحول صانعو هذه المعرفة الغربيون إلى صانعي الحضارة ورواد المعرفة والعلوم والثقافة، وقد ضمن الغرب فرض هذه المعرفة من خلال المؤسسات التعليمية والأكاديمية والبحثية والثقافية التي لا تعتد بأي منظومة معرفية أخرى غيرها، وربط أنظمة العمل والتوظيف باجتياز اختبارات تبرهن على تلقي هذه المعرفة بشكل منهجي.

ومن الضمانات الأخرى لقيادة الغرب للعالم تشكيل الحياة الاجتماعية والمعيشية للفرد بشكل نمطي متشابه، فالأفراد في صغرهم يتلقون تعليما متشابها، ويتدرجون في سلم تعليمي موحد ويستقون من منظومة معرفية موحدة، وبهذا يكاد يتولى النظام الدولي تكوين الفرد وتشكيله من خلال الدولة النمطية، وترتبط معيشة الأفراد بالحصول على وظيفة ليتمكن من البدء بمشروع أسرة، ولا يستطيع الفرد في الدولة المعاصرة تكوين أسرة ما لم يتوفر له دخل شهري يكفي للمسكن والملبس والمأكل والتعليم والرعاية الصحية، وتختفي الأسرة التقليدية التي تضم أربعة أجيال تعيش في بيت واحد ليحل محلها الأسرة الصغيرة المكونة من جيلين (الوالدين والأبناء)، ويمضي أعضاء الأسرة حياتهم بالنهار خارج البيت (الوظيفة أو المدرسة) أو بالمواصلات ولا يجتمعون إلا في وقت محدود من المساء ليمضي جميعهم إلى النوم في الليل، ويخصص يومان عطلة أسبوعية موحدة يرتاح فيها الناس من عناء الوظيفة، كما تخصص إجازات نصف سنوية وصيفية للمدارس والجامعات، ويتلقى الناس الأفكار والأخبار والترفيه والبهجة من شبكات إعلامية ومعرفية محلية أو عالمية تسهم في خلق عوالمه الروحية والرومانسية والأيدلوجية، ولهذا يبقى الفرد أسير النظام الدولي في تكوينه وتشكيله منذ مولده.

رغم النمطية التي تشترك فيها كل الدول المعاصرة إلا أنها تفاوتت في نظم الحكم، ويأتي هذا التفاوت من موقف أيدلوجي تجاه مفهومي الحرية والمساواة، فالدول التي اعتبرت الحرية أساس الحكم وتبنت منهجا ليبراليا في الاقتصاد جاءت أنظمتها ديمقراطية تقدس وتضخم مفهوم حرية الفرد على حساب مصلحة المجتمع، وبشكل ذاب فيه مفهوم الأسرة التقليدي إلى أوهن صوره، وأصبح فيه الرأسمال هو الحاكم الفعلي الذي يمول الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة والبرلمان، والذي يتحكم في صناعة الفكر والرأي في خلال الشبكات الإعلامية والخزانات الفكرية التي يملكها أو يمول صناديقها، أما الدول التي اعتبرت المساواة هي أساس الحكم وتبنت منهجا اشتراكيا في الاقتصاد جاءت أنظمتها شيوعية تقدس مصلحة المجتمع إلى درجة أهدار قيمة الفرد بشكل تعسفي، وترتب على تفريطها بمفهوم الحرية بروز دكتاتورية الحزب الشيوعي وإقصاء الرأي المعارض

وبصورة هيمن فيه على صناعة الفكر والثقافة والفن والرأي، وتلاشي الملكية الخاصة في ظل ملكية الدولة لكل مقدرات البلاد، ، وجاءت معظم دول العالم الثالث منحازة للحكم الفردي أو العسكري بشكل تم فيه تقديس الفرد الحاكم على حساب الفرد والعائلة والمجتمع، وترتب على ذلك غياب الحريات والعدالة والمساواة جميعا، ولم يكن هناك نظرية حكم لمثل هذه الأنظمة سوى الاحتفاظ بالسلطة، ولذا جاء نظامها الاقتصادي خليطا غير متجانس من الاقتصاد الحر والاقتصاد المركزي ومرتعا لشبكات الفساد والتنفع، ومرعى خصبا للبيروقراطية والروتين الحكومي.

تنطلق فلسفة النظام الاقتصادي الغربي في الدولة النمطية المعاصرة من مفهوم الندرة، وهي الندرة النسبية للموارد الاقتصادية إزاء احتياجات الإنسان وتطورها، فالناس يُريدونَ أكثر مما هو متوفر، فلذلك لا بد من اختيار الأهم فالمهم، والتضحية بما هو دون ذلك حتى تستمر الحياة، وهي نظرة منبثقة من التصور الغربي للكون والحياة والإنسان، ونتجت عنها مفاهيم جعلت الحياة حالة صراع دائم يكون فيها البقاء للأقوى، وهي نظرة بررت للاستعمار إبادة الشعوب للاستمتاع بخيراتها، فما هو على الأرض غير كاف للجميع، ولذلك تنحصر مهمة الاقتصاد بالدولة النمطية في قيام الأفراد والمجتمع باختيار وتوظيف الموارد النادرة والمحدودة والتي لها استخدامات بديلة متنوعة، لإنتاج السلع والخدمات المختلفة، وتأتي النقود كأساس في عمليات اختيار وتوظيف الموارد، فهي ليست مجرد وسيلة لتبادل السلع والخدمات بل هي كذلك وحدة حساب لقياس القيمة الاقتصادية، ومخزن للقيمة الشرائية عبر الزمن، ومنذ عام 1821 كان الذهب قاعدة لتحديد قيمة العملة حتى ألغتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971 وتم استبدالها بنظام آخر يسمى التثبيت.

ويهتم الاقتصاد في الدولة النمطية المعاصرة كذلك بتوزيع المنتج حاضرا ومستقبلا بين الأفراد والجماعات في المجتمع، ويحلل العائد والتكلفة لتحسين نماذج تخفيض الموارد، غير أن الخلاف احتدم بين فلاسفة ومفكري الغرب حول توزيع المنتج، إذ ترى الرأسمالية انطلاقا من مبدأ الحرية أن السوق هو الذي يحدد الحاجة للمنتج، وبمقدار ما يملكه الفرد من ثمن يحصل على ما يمكن من إنتاج البلاد، وأن

الربح هو الحافز للإنتاج، بينما ترى الشيوعية انطلاقا من مبدأ العدالة أن الإنتاج يتم بشكل جماعي فعليه يجب أن يكون التوزيع جماعيا، وهو ما أدى إلى زوال طبقة الملاك بالدول الشيوعية وإلغاء الملكية الخاصة وهيمنة الدولة، وبعد تجارب استمرت سبعين عاما أعلنت الشيوعية إخفاقها وانسحابها من الساحة الدولية، لتتفرد الرأسمالية بشكل متوحش على كافة أرجاء المعمورة.

انطلاقا من مفهوم الندرة برز مفهوم النمو الاقتصادي الذي يسعى لتنمية عوامل الإنتاج وزيادته من أجل مواكبة الزيادة في السكان، ولما كان هذا النمو يحتاج إلى زيادة الاستثمار، والاستثمار يحتاج إلى تمويل، والتمويل يحتاج إلى مدخرات الناس، لذا نشأ نظام مصرفي يشجع على إيداع المدخرات فيه مقابل فائدة مالية على المدخرات، وزيادة سعر الفائدة هي الحافز المهم لتشجيع ادخار الأموال في البنوك، ولكي يستطيع النظام المصرفي الالتزام بسداد الفائدة فلابد أن يكون هناك استهلاك للإنتاج حتى تستمر دورة الإنتاج، لذا أصبح الاقتصاد القوي مرهونا بالاستهلاك الكبير، ولما كان شعب الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر إنفاقا واستهلاكا وصرفا، لذا صارت بلادهم الأكثر تأثيرا وتحكما بالاقتصاد العالمي، وصار الدولار الورقي عملة مرجعية لباقي العملات العالمية، وتم تثبيت سعر صرف الدولار مقابل الذهب، في (الفوركس) -سوق العملات- على أساس خمس وثلاثين دولاراً للأوقية الذهبية، وعمدت المصارف المركزية في دول العالم إلى اقتناء الدولار بوصفه احتياطاً نقدياً كالذهب تماماً، وصار النظام النقدي العالمي نظام الدولار، إذ ما زال رغم كل الأزمات هو العملة المهيمنة دوليا[1]، وطالما بقيت عمليات طباعة الدولارات مكافئة لعمليات الإنتاج فإن الدولار سيظل يحظى بثقة دولية، وبمجرد أن تبدأ الحكومة الأمريكية بطباعة كميات لا مقابل لها من الإنتاج فإنها تخلق أموالا وهمية وتحدث خللا بالأسس الاقتصادية التي قامت عليها الرأسمالية، كما هو حاصل اليوم.

---

1 إن نسبة الدولار في الاحتياطيات النقدية العالمية تبلغ 62,1 بالمائة مقابل 27,4 بالمائة لليورو و4,3 بالمائة للجنيه الإسترليني و3,00 بالمائة للين الياباني 3,2 بالمائة للعملات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك فان العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" تعاني مشاكل بسبب أزمة الديون الأوروبية).

3.2 التنوع في إطار النمطية

قامت الأنظمة الليبرالية على الركائز الأساسية للديمقراطية مثل تداول السلطة والانتخاب الحر والتعددية الحزبية، ولكنها أخذت صيغا مختلفة بعضها **نظام رئاسي** كالولايات المتحدة الأمريكية، يقوم على حصر السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة كما يقوم على الفصل التام بين السلطات فرئيس الدولة منتخب من قبل الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويرأس رئيس الدولة الحكومة ويمارس سلطاته بنفسه وهو الذي يختار وزراءه الذين يقومون بتنفيذ السياسة العامة التي يرسمها لهم، ومن أهم مظاهر الفصل بين السلطات حرمان السلطة التنفيذية من حق اقتراح القوانين وحرمان الوزراء ورئيس الدولة من الاشتراك في مناقشات البرلمان وحرمانهم أيضا من حل المجلس النيابي، ويقابل ذلك حرمان البرلمان من حق سحب الثقة من الرئيس أو وزرائه، أما **النظام البرلماني** مثل المملكة المتحدة (بريطانيا)، فتقوم العلاقة فيه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على أساس التعاون وتبادل المراقبة، ويتميز الجهاز التنفيذي بالثنائية من حيث وجود رئيس دولة منصبه شرفي وحكومة تختار من حزب الأغلبية في البرلمان تمارس السلطة الفعلية وتكون مسؤولة عنها أمام البرلمان، كما أن مسؤولية الحكومة تضامنية وهي مسؤولية سياسية تتمثل في وجوب استقالة كل حكومة تفقد ثقة البرلمان، وتقام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية علاقة تعاون وتوازن أبرزها حق الحكومة في الدفاع عن سياستها أمام البرلمان، والمشاركة في العملية التشريعية بما يمنحه لها الدستور من حق اقتراح القوانين والتصديق عليها، أما الرقابة المتبادلة فأبرز مظاهرها حق البرلمان في سحب الثقة من الحكومة ويقابله حق الحكومة في حل البرلمان، أما **النظام المجلسي** (نظام حكومة الجمعية) كسويسرا، فيقوم على رفض فكرة الفصل بين السلطات وذلك بتركيز السلطة ومظاهر السيادة في يد هيئة واحدة منتخبة من الشعب تتولى المهام التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويقوم هذا النظام على أساس وحدة السيادة في الدولة وعدم قابلية السلطة للتجزئة، الأمر الذي يتطلب وجود مؤسسة واحدة تمارسها باسم الشعب صاحب السيادة، ونظرا لصعوبة مباشرة الجمعية النيابية لمهام السلطة التنفيذية بنفسها فإنها تختار هيئة تنفيذية من بين أعضائها لهذا الغرض، وتكون هذه الهيئة خاضعة للجمعية النيابية تعمل تحت إشرافها ورقابتها كما تكون

مسؤولة مسؤولية تامة أمامها عن جميع التصرفات. إن الحكومة في ظل النظام المجلسي لا تشكل سلطة تنفيذية تتمتع بالاستقلالية عن البرلمان بل مجرد جهاز تنفيذي يقوم بتنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس، ونظرا لتبعية الهيئة التنفيذية للسلطة التشريعية فإنها لا تملك نحوها أية حقوق كحق حل البرلمان أو دعوته للانعقاد أو تأجيل اجتماعاته، ويعتبر النظام السويسري النموذج المثالي والناجح للنظام المجلسي، أما **النظام المختلط** أو (شبه الرئاسي) مثل فرنسا، فهو يقوم على الجمع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني وتتجلى فيه مظاهر النظام الرئاسي مثل أن يكون رئيس الجمهورية منتخباً من الشعب، وأن يتولى رئاسة مجلس الوزراء، وأن يعيّن الوزير الأول، وأن يعين الوزراء ويقيلهم بناء على اقتراح رئيس الحكومة، وأن يعين كبار موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين ويتمتع بالسلطة التنظيمية وخاصة إصدار القرارات، كما تتجلى فيه مظاهر النظام البرلماني مثل ثنائية السلطة التنفيذية إذ يوجد رئيس حكومة، وبرلمان يراقب نشاط الحكومة، وحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويستطيع أن يسحب منها الثقة، ويمكن للسلطة التنفيذية حل البرلمان، وتشارك السلطة التنفيذية في الوظيفة التشريعية باقتراح القوانين ومناقشتها داخل البرلمان.

أما النظام الشيوعي فقد قام على ركائز الاشتراكية مثل ملكية المجتمع لأدوات الإنتاج والتوزيع، وإلغاء التنظيمات الطبقية، والتخطيط المركزي، ويقوم نظام الاتحاد السوفييتي على هيمنة مؤسسة الحزب الوحيد على سائر المؤسسات، ولذا يعتبر الحزب قمة المؤسسات ويتصدرها في الدستور، ويقوم الحزب على تنظيمات دقيقة تمكنه من تجنيد أكبر عدد من الجماهير، وتعتبر موقع العمل هي مجالات نشاط الحزب التي يشكل فيه خلاياه التنظيمية، ويعتبر المؤتمر هو رأس الحزب، وللمؤتمر لجنة مركزية ومكتب سياسي تنبثق عنه سلطة تنفيذية هي سكرتارية الحزب المؤلفة من أثني عشر عضوا، ويتألف الاتحاد السوفييتي من خمس عشرة جمهورية لها دساتيرها وحكوماتها ومؤسساتها المحلية، غير أن هذه الجمهوريات قد منحت أجزاء منها حكما ذاتيا متميزا بشرط أن تكون الدساتير المحلية منسجمة مع دستور الدولة الفيدرالية، ورغم أن المجالس تنتخب بالاقتراع العام إلا أن عملية الترشيح تخضع لعمليات تصفية والانتقاء داخل الحزب، والمؤسسات المقامة على الصعيد الفيدرالي

لها نظير على الصعيد المحلي، وأبرز هذه المؤسسات جهاز سلطة الدولة الذي يتشكل بانتخاب شعبي بتوجيه من الحزب، ويمثل البرلمان في النموذج الغربي، ويتولد منه جهاز إدارة الدولة للقيام بالمهام التنفيذية، أما على المستوى الفيدرالي فيسمى البرلمان **مجلس السوفيات الأعلى** والذي يتألف من مجلسين اقتداء بالنظام الفيدرالي الغربي القائم على ثنائية المجلس، أحدهما **مجلس القوميات** الذي تتمثل فيه جميع الجمهوريات والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي وتنيب كل جمهورية أو منطقة عنها في هذا المجلس عددا معينا من الأعضاء، والثاني **مجلس الإتحاد** فإنه يمثل السكان على نسبة عددهم في الدوائر الوطنية، ويمنح الدستور أعضاء السوفيات الأعلى حق التمتع بالحصانة البرلمانية ويسمح لهم فرادى وجماعات باستجواب الحكومة ومساءلة الوزراء والاتصال بمؤسسات الدولة للحصول على المعلومات، كما يمنحه حق تنقيح الدستور ومراجعة التشريعات وسن القوانين ويصادق على القانون المالي والتخطيط الفيدرالي ويراقب جميع أجهزة الدولة، ويفوض السوفيات الأعلى سلطاته خارج الدورات لمؤسسة أخرى تسمى **البريزيديوم (مجلس الرئاسة)**، وينتخب لها من إعضائه أربعين عضوا يرأسهم شخص (مثل ليونيد برجنيف)، أما مجلس الوزراء فلا يمكن مقارنته بنفس الجهاز في الأنظمة الغربية، إذ أنه جهاز تنفيذي يتبع قرارات مجلس الرئاسة، أما السلطة القضائية فلها مجلسا أعلى على الصعيد الفيدرالي ينتخب أعضاءه مجلس السوفيات الأعلى ويتضمن رؤساء المحاكم العليا بالجمهوريات المتحدة، ويكون مسؤولا أمام مجلس السوفيات الأعلى.

يختلف النظام الشيوعي الصيني عن السوفييتي بارتكازه على دكتاتورية الطبقة العاملة من عمال وفلاحين، وعلى استمرار الثورة وعدم اكتفائها بالتمليك الجماعي لموارد الإنتاج، ورغم اتساع رقعة الصين فإن نظامها لم يتبن فكرة الفيدرالية، لذا جاء برلمانه (**المجلس الوطني الشعبي**) ممثلا لكل الصينيين بما فيهم العسكر، ويعتبر هذا المجلس هو أعلى أجهزة الدولة ويطلق على أعضائه اسم ممثلي الشعب، ويختص هذا المجلس بالشأن التشريعي بما فيه تعديل الدستور، وتسمية الوزير الأول على رأس الحكومة التي يسميها مجلس شؤون الدولة والوزراء وإقالتهم والمصادقة على الميزانيات السنوية والخطط الاقتصادية، أما البريزيديوم الصيني فيسمى **اللجنة الدائمة للمجلس**، ومن اختصاصها تفسير القوانين واتخاذ المراسيم وتسمية

الدبلوماسيين المعتمدين بالخارج وقبول اعتماد السفراء الأجانب والمصادقة على المعاهدات الدولية وإلغائها، أما الحكومة (**مجلس شؤون الدولة**) فهي تشرف على الإدارة وتسهر على تطبيق مقتضيات المخطط الاقتصادي وجميع الاختصاصات الأخرى التي يخولها بها المجلس الوطني ولجنته الدائمة، أما المؤسسات القضائية فيتكون من **المحكمة الشعبية العليا والمحاكم الشعبية المحلية والمحاكم الشعبية الخاصة**، ولا تأخذ المحاكم بنظام القاضي الفرد، بل يعمل القضاة بشكل جماعي، كما لا يشترط بالقاضي أن يكون محترفا ولا توجد في هذا النظام مهنة المحامي، فالمواطنون يعطون حق الدفاع والترافع، أما الحزب الشيوعي فيأخذ دور التوجيه والقيادة للجماهير وللمؤسسات.

يعتبر النظام الشيوعي اليوغسلافي مختلفا عن كل من الصيني والسوفييتي، ويعود أصل هذا الاختلاف إلى الخلاف بين تيتو وستالين، والنزعة الاستقلالية لدى تيتو ورفضه تبعية بلاده للاتحاد السوفييتي، ونشأ عن ذلك مذهب يوغسلافي ينادي بتكافؤ الأنظمة الاشتراكية مع الاتحاد السوفييتي بدلا من التبعية، كما ينادي بنظام التسيير الذاتي للمجتمع في مواجهة مناهج العمل السوفييتي القائم على المركزية الإدارية والاقتصادية والثقافية، فهذه المركزية (من وجهة نظر يوغسلافية) تفرض دكتاتورية بيروقراطية لطبقة الموظفين في الدولة والعاملين بالحزب، ولذا يأتي النظام اليوغسلافي بفيدرالية تمنح الجمهوريات المختلفة ممارسات من الحكم الذاتي واسعة الاختصاص، مثل إعطائها حق التمثيل في الحكومة (المجلس التنفيذي الفيدرالي)، وحق النقض على أي قرار يتخذ، أي أن الحكومة تعمل وتقرر بشكل جماعي، وهي سمة تتميز بها الفيدرالية اليوغسلافية في العالم، ويقف على قمة النظام اليوغسلافي **المجلس الرئاسي** الذي ينتخب أعضاؤه كل خمس سنوات، وهم تسعة ينتخبون من مجلس كل جمهورية وإقليم، أما الحكومة أو **المجلس التنفيذي الفيدرالي** فتتألف من خمسة عشر عضوا يعيّنهم البرلمان لمدة أربع سنوات باقتراح من مجلس الرئاسة وتتمثل فيه الجمهوريات بمندوبين عنها، وهذا المجلس مسؤول أمام البرلمان، أما **المجلس الدستوري** فهو الذي يراقب دستورية القوانين ويسهر على توزيع الاختصاصات على صعيد الجمهوريات أو الصعيد الفيدرالي، أما الحزب الشيوعي اليوغسلافي فيدعى **عصبة الشيوعيين اليوغسلافيين**، وتعتمد عليه الدولة في إحكام

حلقات الربط بين المؤسسات وتحصّن بتدخله الكيان اليوغسلافي من التفتت، أما البرلمان فيتكون من مجلسين أحدهما **المجلس الفيدرالي** وينتخب بالاقتراع غير المباشر بنسبة ثلاث مندوبين عن كل منظمة من منظمات التسيير الذاتي لكل جمهورية وعشرين مندوبا عن كل إقليم متمتع بالحكم الذاتي، والثاني **مجلس القوميات والأقاليم** ويتكون من ثمان وثمانين نائبا بنسبة اثني عشر مندوبا عن مجالس الجمهوريات وثمانية مندوبين عن كل إقليم متمتع بالحكم الذاتي[1].

1 النظم السياسية العالمية المعاصرة، عبد الهادي بوطالب/طبعة دار الكتاب بالمغرب.